

ولكن مبدئياً نحتاج إلى دعم أشغال الصيانة، وزميلي عبد الرحمن بلعياط موجود معنا هنا ويمكنه أن يقول لكم إنه ليس لديكم أي مبرر لتفرضوا عليه زيادة في ميزانية المياه فهو بذلك لا يستطيع أن يقوم بالصيانة وشكراً.

الرئيس: السيد عبد الرحمن بلعياط هو أخونا ونستسمحه إذا عاد بخفي حنين كما يقال.

إذن، فالإتفاق حاصل بين اللجنة ومندوبي أصحاب التعديل. أعرض إلغاء هذه المادة للتصويت.

المصوتون بنعم ... شكراً.

المصوتون بلا ... شكراً.

الممتنعون ...

أعتبر أن المجلس رفض بالأغلبية هذه المادة. وأحيل الكلمة مباشرة إلى السيد مكسي مساهل ويبدو أنه متفق ... متفق؟ ... تفضل.

السيد مكسي مساهل: شكراً سيدي الرئيس.

قدمت تعديلاً يخص جمركة السيارات بالاتفاق مع بعض الزملاء منهم محمد فادن وبلقاسم ملاح وآخرون، ونظراً إلى أسباب معينة اتفقنا مع اللجنة على أن نمدد المدة إلى سنة، ولكن الملاحظة التي أبدتها عن التقرير تتمثل في الرجوع إلى المادة 72 مكرر 2 لأنها مرتبطة بالمادة المعنية لأن جزءاً كبيراً ألغيت منه العبارة الآتية : تعدل المادة 68 من قانون المالية لسنة 99 وتحرر كما يأتي : هذه العبارة تنقص في المادة 72 المرتبطة بالمادة 64، وشكراً.

الرئيس: أحيل الكلمة إلى السيد المقرر.

المقرر: شكراً سيدي الرئيس.

سيدي الرئيس، إن التقرير صحيح وهو مبني على المبررات الآتية :

- إن الإجراء الساري المفعول حالياً هو الترخيص بجمركة

السيد الهاشمي جعبوب: شكراً سيدي الرئيس.

أرجو أن يكون التقرير أميناً في ما يتفق عليه النائب وأعضاء اللجنة، وفعلاً سحبت التعديل لأن اللجنة وافقت على تعديل الزميل عبدالكريم دحمان الموافق لتعديلي، وأرجو أن تولي الحكومة ووزارة الفلاحة والمديرية العامة للغابات التوصية رقم 13 العناية الكافية.

الرئيس: شكراً، من حيث المبدأ لا يوجد اختلاف ما دام الإتفاق حاصل والملاحظة تسجل في المحضر. إذن، فلا داعي للتصويت.

بالنسبة إلى المادة 64 يبدو أن السادة : مكسي مساهل، مصطفى بن محمد، جمال بن حمودة، لخضر لسهل، فاتح فرد، رابح مهري، حيدر بن دريهم، وعبد الكريم دحمان، متفقون كلهم مع اللجنة على إلغاء هذه المادة. أحيل الكلمة إلى المقرر.

المقرر: بعد دراسة اللجنة هذه التعديلات بحضور مندوبي أصحابها، اقتنعت بالمبررات التي قدموها وقبلت هذه التعديلات وألغت هذه المادة.

وعليه تلغى المادة 64 شكراً سيدي الرئيس.

الرئيس: أحيل الكلمة إلى السيد ممثل الحكومة.

السيد ممثل الحكومة: شكراً سيدي الرئيس.

أردت أن أخذ الكلمة نظراً إلى أهمية هذا الموضوع إذ يتطلب مشكل المياه ضرورة القيام بعملية الصيانة وتصليح كل قنوات المياه الصالحة للشرب فهو يعتبر مشكلاً معقداً وعويصاً حيث تقدر كمية المياه الصالحة للشرب التي تضيع وتتسرب بحوالي 30٪، وأتمنى أن يكون لهذا الصندوق دوراً فعالاً، فأعضاء هذا المجلس الموقر يعتبرون على هذه الزيادة لكونهم يظنون أنها مرتفعة جداً وقد قلت للإخوة أعضاء اللجنة إنكم بإمكانكم أن تخفضوا هذه الزيادة حتى إلى 50 سنتيماً.

أصحاب التعديل رقم 40 المتعلق بالمادة 65.

السيد مصطفى بن محمد: شكرًا سيدي الرئيس.

كما لم نقبل الزيادة في سعر البنزين نعتقد أن هذا الرسم المنصوص عليه في هذه المادة يشبهها وعليه أطلب إلغاء المادة.

الرئيس: أشكر السيد مصطفى بن محمد. يبدو أن السيد عبد الكريم دحمان متفق مع اللجنة، إذن أحيل الكلمة إلى السيد المقرر.

المقرر: شكرًا سيدي الرئيس.

بخصوص التعديل رقم 40 وبعد الدراسة في غياب مندوبي أصحابه ارتأت اللجنة عدم قبوله كون أن هذه الفئات من السيارات ذات استعمال اقتصادي وتجارية تتسبب في إتلاف الطرقات، فمن الأحسن أن يطبق عليها رسم سنوي يصب حاصله في الصندوق الوطني للطرق والذي من بين مهامه تمويل مشاريع صيانة الطرق.

أما فيما يخص التعديل رقم 129 فقد تم الاتفاق بين اللجنة ومندوب أصحابه على تعديل مبلغ الرسم حيث يتراوح بين 1000 و1500 دج والذي يطبق على السيارات من الصنفين الثاني والرابع فما فوق.

تقترح اللجنة التصويت على هذه المادة في صياغتها الجديدة.

الرئيس: أعرض المادة 65 في صياغتها الجديدة للتصويت.

المصوتون بنعم ... شكرًا.

المصوتون بلا ... شكرًا.

الممتنعون ...

أعتبر أن المجلس قد صوت على هذه المادة بالأغلبية. وأحيل الكلمة إلى السيد بلقاسم ملاح مندوب أصحاب

السيارات السياحية التي لا يزيد عمرها عن ثلاث سنوات طبقاً للمادة 68 من قانون المالية لسنة 1999، وينتهي هذا الإجراء بنهاية هذه السنة إذ أن التنصيص على جمركة السيارات الجديدة ابتداءً من 31 ديسمبر 2000 معناه أن التدبير القاضي بالسماح باستيراد السيارات التي لا يزيد عمرها عن ثلاث سنوات يبقى ساري المفعول حتى التاريخ المذكور ويسقط بنهاية هذا الأجل وبالتالي لا يسمح إلا بجمركة السيارات الجديدة. شكرًا سيدي الرئيس.

الرئيس: شكرًا للسيد المقرر، هل تتمسك؟ السيد مكي، تفضل.

السيد مكي مساهل: شكرًا سيدي الرئيس.

أنا لست متمسكًا وقد اتفقت مع اللجنة، ولكن المادة 72 صيغت خاطئة، ولا تعتبر مادة كاملة وعليه أنه اللجنة إلى ذلك قبل أن نصوت عليها.

الرئيس: شكرًا للسيد مكي مساهل، إذن هو سحب تعديله، ولا داعي للتصويت.

ننتقل إلى المادة 64 مكرر 1 جديدة، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الكريم دحمان... يبدو أنه متفق مع اللجنة. إذن أحيل الكلمة إلى السيد المقرر.

المقرر: شكرًا سيدي الرئيس.

تقترح اللجنة التصويت على هذه المادة الجديدة.

الرئيس: أعرض المادة 64 مكرر 1 جديدة للتصويت.

المصوتون بنعم ... شكرًا.

المصوتون بلا ... شكرًا.

الممتنعون ...

أعتبر أن المجلس قد صوت على هذه المادة.

أحيل الكلمة إلى السيد مصطفى بن محمد مندوب

مشاكلا من خلال تخصيص غلاف مالي محترم له ، وكنا قد تطرقنا إلى هذه المشاكل في المناقشة العامة وبذلك لا داعي لإعادة طرحها، وقد يطرح علينا السيد وزير المالية مرة أخرى السؤال الآتي:

من أين نأتي بالأموال؟ ونجيبه بنفس الجواب وهو أنه يمكننا أن نحصل على الأموال عن طريق التحكم في التهرب الجبائي، والمديونية الخارجية. ويمكن أن نفكر جميعا في إيجاد أسلوب آخر، وهو أن نبرر حاجتنا الماسة للأموال، وضرورة استعمالها في أمور أخرى عوض أن نقبل تمرير مثل هذا النهب، هذا من جهة، من جهة أخرى نرفض أن نضع على قدم المساواة المنتج للدواء في الجزائر الذي يعاني عراقيل من كل نوع ويتعب وينشئ مناصب الشغل مع المستورد له لأن المنتج الجزائري عندما تفرض عليه رسما من هذا النوع حتى لو كان رمزيا، فتعتبر بالنسبة إليه كبيرة ولا ينبغي أن نقارنه بالشركات المتعددة الجنسيات مثل "بلفايزر" التي لا يهملها الأمر، فهي تعمل على إدخال دواء جديد ثم تسجيله. وقد جاء في تقرير اللجنة أن عملية التسجيل مثل ماهي في الدول المتحضرة معمول بها. صحيح أن الدول المتحضرة عندما تتوفر على دواء جديد تسجله من خلال مخابرها وتعمل أيضا على حماية إنتاجها من خلال ميكانيزمات وإجراءات تمنع إغراق سوقها بالأدوية من جهة والاستمرار في إنتاجها من جهة أخرى. إذن إننا نطالب أن تكون هناك إجراءات تحفيزية من أجل إنتاج المواد الصيدلانية عوضا أن نضعها على قدم المساواة لا سيما وأننا نقرأ دائما في الجرائد عن الأدوية الفاسدة.

إذن ، إننا نرفض هذه الأتاوة الجديدة حفاظا على الإنتاج الصيدلاني الجزائري سواء أكان عاما أم خاصا ولا ينبغي تغليب أنفسنا بالقول إننا نمول الصندوق لأن الواقع أثبت أن حاجياته أكبر من ذلك، وقطاع الصحة العمومية يتطلب ميزانية محترمة.

الرئيس: شكرا للسيدة لويزة حنون، ويبدو أن السيد هاشمي جعبوب، متفق مع اللجنة، إذن أحيل الكلمة إلى

التعديل رقم 21 المتعلق بالمادة 65 مكرر جديدة ويبدو أنه متفق مع اللجنة.

السيد بلقاسم ملاح : شكرا سيدي الرئيس.

أنا متفق مع اللجنة ولكن أبدي نفس الملاحظة التي تقدم بها زميلي السيد مكّي مساهل المتعلقة بتصحيح المادة 72 مكرر 2.

الرئيس: في الحقيقة، وحتى لا نرجع إلى هذا الموضوع مرة ثانية، وما دامت الملاحظة وردت أكثر من مرة فلا بد من أن أتوجه بالشكر إلى اللجنة على العمل الجبار الذي قامت به في الظروف التي عملت فيها حيث إذا كانت الجلسة قد تأخرت بعض الشيء في هذا الصباح، فلأن اللجنة لم تكن قد انتهت بعد من إنهاء تقريرها فإذا حدثت بعض الأخطاء المادية المبررة، فرجاء التفهم، ورحابة الصدر، إذن لا تعرض المادة للتصويت، ننتقل إلى المادة 66 وأحيل الكلمة إلى السيدة لويزة حنون.

السيدة لويزة حنون: شكرا سيدي الرئيس.

يتعلق تعديلي برفض تأسيس أتاوة جديدة على المنتجين للأدوية الجديدة أو المستوردين لها، إذ يجب أن تسجل كل عملية يقومون بها، حيث يفترض أن توجه الأموال العائدة من هذه العملية إلى الصندوق الخاص لتمويل الاستعجالات الطبية، إذن نعتقد أن الحالات التي تنجر عن الكوارث التي يمكنها أن تحدث تقتضي استعجالات -طبية خاصة وأن الحكومة ذاتها الممثلة في وزير المالية تقول إن هذه الأتاوة رمزية -لا تخصص لها أتاوى رمزية إذ من المفروض أن تكون في ميزانية القطاع المعني. إننا ندرك أن قطاع الصحة لا يمكنه أن يغطي كل الحاجيات وبالتالي لا يمكنه أن يتكفل بالكوارث التي قد تحدث بعض الأمراض المنتشرة حاليا مثل "السيدا" وتدهور الظروف الصحية العمومية.

إننا بهذه الطريقة لا نعالج المشكل إذ كان من المفروض أن نرفع ميزانية قطاع الصحة العمومية، الذي يعاني

السيد المقرر.

المقرر: بخصوص التعديل رقم 43، فبعد دراسته بحضور مندوب أصحابه ارتأت اللجنة عدم قبوله للأسباب الآتية :
- التزام الدولة بضمان نفقات خدمات الاستعجالات وعدم ارتباط هذه الأخيرة بالأتاوة المذكورة في هذه المادة.
- مساهمة هذه الأتاوة في تغطية نفقات الخدمات المخبرية والتحليل للأدوية الجديدة التي يطلب تسجيلها وللإشارة فإن هذه الأتاوة ذات قيمة رمزية وتدفع مرة واحدة وهي مرتبطة بحقوق التسجيل، كما هو معمول به في كثير من الدول. وللإضافة فإن صندوق الاستعجالات الذي تصب فيه حواصل هذه الأتاوة يتدخل في حالات الطوارئ والكوارث إذ قد تعجز المستشفيات عن التكفل بكل الضحايا في هذه الظروف نظرا إلى عدم إدراجها ضمن توقعات الميزانية.

أما التعديل رقم 101، فلقد درسته اللجنة مع مندوب أصحابه واقتنع هذا الأخير بمبررات اللجنة وسحب تعديله، ومن جهة أخرى عدلت اللجنة هذه المادة من حيث الشكل بما يضمن الدقة والوضوح. وعليه تقترح اللجنة التصويت على هذه المادة في صياغتها الجديدة.

الرئيس: أعرض المادة 66 في صياغتها الجديدة للتصويت.

المصوتون بنعم ... شكرا.

المصوتون بلا ... شكرا.

الممتنعون ...

أعتبر أن المجلس قد صوت على هذه المادة بالأغلبية.

نتقل إلى المادة 67، ويبدو أن السيدة لويزة حنون والسيد الهاشمي جعبوب متفقان مع اللجنة، أحيل الكلمة إلى السيدة لويزة حنون.

السيدة لويزة حنون : شكرا سيدي الرئيس.

يهدف التعديل الذي قدمته باسم مجموعة من النواب، في الواقع إلى تدقيق إجراء موجود يهم الاتفاقيات. لذلك نؤكد هذا الإجراء بإضافة جملة تنص على ضرورة التأكد من أصل المنتج، فعلى سبيل المثال، لدينا اتفاقية مع تونس أو بلد آخر نستورد منه منتج ما. ونقوم بإعفائه من الرسوم الجمركية ثم في الأخير نكتشف أن هذا المنتج مصنوع في بلد آخر مثل تاوان لكن وضعت عليه بطاقات خاطئة، وأذكر أن هذا الأمر قد تناولته الجرائد والجهات الرسمية.

فالسيد وزير المالية قال إنه انشغال تتكفل به الاتفاقيات، وأنا أقول إنني لست مقتنعة بهذا الكلام لأنني لم أطلع عليها بعد، لكن السيد الوزير أكد أنها تتكفل بهذا الانشغال رغم أن أرض الواقع غير ذلك، وإذا اعتبرنا هذا صحيحا وافقنا على أن الانشغال متكفل به، فلماذا لم يدون في مشروع هذا القانون. وأنا أعرف أن هناك فرقا بين التوصية والقانون، فالتوصية ليست لديها قوة القانون بينما القانون له قوة الإلزام ويطبق، هذا من جهة، من جهة أخرى، نعلم أن أصل المشكل يرجع إلى النظام العام، وإلى ما سمعناه خلال المناقشة العامة بخصوص عدم تطبيق القوانين على الحاويات ... إلخ، إذن لا بد من تعديل النظام العام وتحسينه على هذا الأساس، لذا اقترحنا على الأقل وضع توصية تلفت الإنتباه إلى ضرورة التأكد من أصل المنتج الذي نستورده من بلدان مجاورة أو غيرها، حتى لا تكون هناك عمليات تغليط وشكرا.

الرئيس : هل أنت متمسكة؟

السيدة لويزة حنون : أنا قلت إنه على الرغم من أنني أعرف أن هناك فرقا بين التوصية والقانون والتوصية مدرجة ...

الرئيس : السيدة لويزة حنون رجاء، التفهم، ففي بداية هذه الجلسة أبدينا ملاحظة مفادها أن الإخوة الذين اتفقوا مع

الرئيس: شكرا، إذن لا داعي للتصويت على هذه المادة. ننتقل إلى المادة 68 مكرر 1 جديدة وأحيل الكلمة إلى السيد حسين بوسطلة.

السيد حسين بوسطلة: هذه المادة الثانية التي اقترحناها والتي تعفي الجمعيات الخيرية من المساعدات الممنوحة من المحسنين. أود أن أشكر اللجنة على إدراجها توصية في هذا الباب. والانشغال متكفل به في المادة 109 من قانون المالية لسنة 1987، وشكرا.

الرئيس: أحيل الكلمة إلى السيد بلقاسم ملاح فيما يتعلق بالمادة 69.

السيد بلقاسم ملاح : شكرا سيدي الرئيس. أشكر الزميل محمد فادن على تنازله لصالحي. لقد اقترحت الحكومة في هذه المادة من مشروع قانون المالية لسنة 2000 إلغاء منحة بنات الشهداء المتزوجات اللائي يعمل أزواجهن. رفضنا هذا الاقتراح كما هو مبين في التعديل الذي قدمته والذي قدمه أيضا الزميل محمد فادن. لكون قناعتنا لا تنسينا أبدا تضحيات الشهداء الأبرار وأن هدفنا قد تحقق، لأن السيد محمد فادن اقترح مبلغ 4800 دج منحة لبنات الشهداء وأنا اقترحت 5000 دج، وفي الأخير اتفقنا مع اللجنة وهي مشكورة على القرار النهائي الذي أخذته بعين الاعتبار وهو إبقاء المنحة كما وردت في قانون المالية لسنة 1999 وأشكر زملائي النواب الذين ساعدونا في هذا الاقتراح.

الرئيس : شكرا للسيد بلقاسم ملاح، وأحيل الكلمة إلى السيد المقرر.

المقرر : شكرا سيدي الرئيس. تقترح اللجنة التصويت على إلغاء هذه المادة من مشروع قانون المالية لسنة 2000.

الرئيس : أعرض إلغاء هذه المادة للتصويت.

اللجنة لا داعي لأخذهم الكلمة ربعا للوقت، وأنت متفقة، فهذا يسمى تبرير موقف، وأنت قد عبرت عن موقفك في اللجنة وتوصلتم إلى نتيجة، "وكفى الله المؤمنين قتال".

شكرا للسيدة لويزة حنون، يبدو أن السيد هاشمي جعبوب متفق مع اللجنة. إذن أحيل الكلمة إلى السيد المقرر.

المقرر: شكرا سيدي الرئيس. بالنسبة إلى التعديل رقم 41، وبعد دراسته بحضور مندوب أصحابه تم الاتفاق مع هذا الأخير.

وتقترح اللجنة التصويت على هذه المادة في صياغتها الجديدة.

الرئيس: أعرض المادة 67 في صياغتها الجديدة للتصويت. المصوتون بنعم ... شكرا. المصوتون بلا ... شكرا. الممتنعون ...

أعتبر أن المجلس قد صوت على هذه المادة بالأغلبية.

ننتقل إلى المادة 68 مكرر جديدة وأحيل الكلمة إلى السيد محمد فادن.

السيد محمد فادن : أتنازل عن تناول الكلمة لصالح زميلي بلقاسم ملاح فيما يتعلق بالمادة 69 وشكرا.

الرئيس : هل تتمسك؟

السيد محمد فادن : أوضح سيدي الرئيس، هذه المادة متعلقة بمنحة بنات الشهداء ولقد ورد عليها تعديلات، تعديلي وتعديل السيد بلقاسم ملاح، لهذا السبب أتنازل عن تناول الكلمة لصالحه.

300 دج شهريا إلى 3000 دج، تفهمت اللجنة شرعية الانشغال، لكنها رفضت المبلغ، الشيء الذي قصدت من خلال تعبير "براءة الوزير" هو أنه عوضا أن يقبل السيد الوزير بالفكرة والمشاركة في اللجنة أثناء التفاوض فضل السكوت، ثم أننا في النهاية، نشكره على كل حال، وكي لا نطيل أكثر، نطلب من السيد الوزير إذا كان ممكنا -لا سيما وأن فئة المكفوفين عددها 9000 فقط، الأمر الذي لا يضر بالوزارة -زيادة بسيطة على 500 دج.

الرئيس: شكرا السيد عبد الكريم دحمان، ربما يعود بعض الارتباك الحاصل إلى أن المادة جديدة، فقد درستها اللجنة في هذه الصبيحة فقط وهذا ما يفسر الارتباك والتداخل في الموضوع، أحيل الكلمة إلى المقرر.

المقرر: هذه المادة جديدة: اعتبارا من الفاتح يناير 2000 (دون تغيير) تصرف منحة خاصة تقدر بمبلغ 500 دج، تدفع على حساب ميزانية الدولة، لفائدة فئة اجتماعية. تقترح اللجنة التصويت على هذه المادة الجديدة.

الرئيس: شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد ممثل الحكومة.

السيد ممثل الحكومة: شكرا سيدي الرئيس، أريد أن أقدم معلومة بسيطة للسيدات والسادة النواب مفادها أنه توجد حاليا على مستوى وزارة العمل والحماية الاجتماعية دراسة لتحسين بعد الشبكة الاجتماعية ومحتواها. ويمكن أن تتخذ في المستقبل إن شاء الله إجراءات إضافية لفائدة كل الفئات المحرومة أو المعوقة التي تعيش في ظروف تحتاج إلى دعم. وشكرا.

الرئيس: أعرض المادة كما اقترحتها اللجنة للتصويت.

المصوتون بنعم ... شكرا.

المصوتون بلا ... شكرا.

المتنعون ...

السيد بلقاسم ملاح: سيدي الرئيس، نحن نقترح إلغاء المادة التي جاءت في مشروع القانون وإبقاء المادة التي اقترحتها اللجنة.

الرئيس: أنا كنت واضحا، فالمادة جاءت بها الحكومة وأدخلت عليها تعديلات، والتعديلات تم التنازل عنها لصالح اللجنة وهذه الأخيرة هي التي طلبت الإلغاء، وما أطالب به هو موقف المجلس من هذا الإلغاء.

السيد رئيس لجنة المالية والميزانية: يكون الإلغاء بالنسبة إلى المادة التي جاء بها مشروع القانون فعلى المجلس أن يحدد موقفه من إلغاء هذه المادة.

الرئيس: إن كلامي واضح.

المصوتون بنعم ... شكرا.

المصوتون بلا ... شكرا.

المتنعون ...

أعتبر أن المجلس قد صوت على إلغاء المادة.

نتنقل إلى المادة 69 مكرر جديدة، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الكريم دحمان.

السيد عبد الكريم دحمان: اسمح لي سيدي الرئيس أن أنوه فقط ببراءة السيد وزير المالية، في استغلال الجوانب الإجرائية التي يسمح بها القانون. لأن الحكومة قدمت اقتراحا في آخر لحظة، يتضمن رفع القيمة المالية من 300 دج شهريا إلى 500 دج أي زيادة 200 دج. بارك الله فيكم.

الرئيس: رجاء، هذا موضوع تجاوزناه.

السيد عبد الكريم دحمان (يوصل): لا سيدي، إنه الموضوع نفسه، فالسيد عبد الرحمن تومي الذي فوضني في شأن هذه المادة اقترح أن ترفع منحة المكفوف من

الرئيس: أعرض المادة 73 مكرر جديدة للتصويت.

المصوتون بنعم ... شكرا.

المصوتون بلا ... شكرا.

الممتنعون ...

أعتبر أن المجلس قد صوت على هذه المادة بالأغلبية.
نتقل إلى المادة 73 مكرر 1 جديدة، وأحيل الكلمة إلى السيد الهاشمي جعبوب.

السيد الهاشمي جعبوب: شكرا سيدي الرئيس، أرجو

التفهم لأن الأمر مهم، لقد تقدمت باقتراح تعديل يرمي إلى إقامة رسم على المتاجرة بالمفرقات والألعاب النارية، وظن الإخوة أن هذه التجارة ممنوعة، إلا أن السيد الوزير تفضل مشكورا بالقول إنها مسموحة ويعترف بها القانون الجزائري، وقانون الجمارك أقر لها تعريفات جمركية، والمعروف أن المتاجرة بهذه السلع ممنوعة بين قوسين، إلا أنها تدخل دوريا إلى الجزائر، فإما السماح بها للجميع وتمكين الخزينة من تحصيل أموال طائلة منها وإما منعها عن الجميع. والمولد النبوي الشريف قد دنا وهو موعدنا إن شاء الله والسلام عليكم.

الرئيس: شكرا السيد الهاشمي جعبوب، وأحيل الكلمة إلى السيد المقرر.

المقرر: حصل الاتفاق مع مندوب أصحاب التعديل وبالتالي سحب تعديله.

الرئيس: السيد جعبوب، هل موافق على السحب؟ ... إن شاء الله، أحيل الكلمة إلى السيد الوزير.

السيد ممثل الحكومة: شكرا سيدي الرئيس، أصحح نقطة فقط. أنا لم أقل إن هذه التجارة مسموح بها بل قلت إنها ممنوعة بموجب قانون آخر يمكن أن نبحث عنه، أي ليس من صلاحيات قانون المالية السماح أو المنع باستيراد هذا النوع من السلع، لكن أشرت إلى أن التعريفات الجمركية تحدد الرسوم على هذا النوع من السلع إذا ما استوردت. شكرا.

أعتبر أن المجلس قد صوت على هذه المادة المقترحة من قبل اللجنة. ننتقل إلى المادة 72، ويبدأ السيد محمد فادن وجمال بن حمودة متفقان مع اللجنة على إلغاء المادة، أحيل الكلمة إلى السيد المقرر.

المقرر: شكرا سيدي الرئيس،

تقترح اللجنة التصويت على إلغاء هذه المادة.

الرئيس: أعرض إلغاء المادة 72 للتصويت.

المصوتون بنعم ... شكرا.

المصوتون بلا ... شكرا.

الممتنعون ...

أعتبر أن المجلس قد رفض هذه المادة.
نتقل إلى المادة 73، السيدان محمد فادن وجمال بن حمودة وضعهما واحد، أي أنهما متفقان مع اللجنة، أحيل الكلمة إلى السيد المقرر.

المقرر: شكرا سيدي الرئيس،

تقترح اللجنة التصويت على هذه المادة كما وردت في مشروع القانون.

الرئيس: أعرض المادة 73 كما وردت في مشروع القانون للتصويت.

المصوتون بنعم ... شكرا.

المصوتون بلا ... شكرا.

الممتنعون ...

أعتبر أن المجلس قد صوت بالأغلبية على المادة 73.
نتقل إلى المادة 73 مكرر جديدة المقترحة من اللجنة. وأحيل الكلمة إلى السيد المقرر.

المقرر: شكرا سيدي الرئيس.

تقترح اللجنة التصويت على هذه المادة الجديدة.

على إدراج توصية، سيدي الرئيس، ترمي إلى إلغاء الرسوم شبه الجبائية من قانون المالية، لكن هذا لم يتم، وشكرا.

الرئيس: أحيل الكلمة إلى السيد المقرر.

المقرر: شكرا سيدي الرئيس،
تقترح اللجنة التصويت على إلغاء هذه المادة.

الرئيس: أعرض إلغاء المادة 78 كما تقترح اللجنة للتصويت.
المصوتون بنعم على الإلغاء... المعارضون للإلغاء...
المتنعون، شكرا.

أعتبر أن المجلس قد صوت على إلغاء هذه المادة.
ننتقل إلى المادة 81 مكرر جديدة، وأحيل الكلمة إلى السيد الهاشمي جعبوب، يبدو أنه متفق، غير متفق؟ إذن تفضل .

السيد الهاشمي جعبوب: شكرا سيدي الرئيس،
ليسمح لي السادة أعضاء اللجنة فأنا لم أتفق على سحب التعديل، هذا أولا. ثانيا، من حيث المحتوى أنا لم أطلب تأسيس رسم على الإنتاج الفلاحي وإنما طلبت تأسيس رسم على الحبوب المستوردة دون الإنتاج المحلي. هذا هو المحتوى، وبالمناسبة أخاطب الإخوة النواب، وأخص بالمخاطبة قلب القاعة، فاليمين والميسرة معروفتين، أيها الإخوة النواب قفوا ولو مرة ضد اللجنة، إن مبلغ 15 دج على القنطار من الحبوب هو إجحاف في حق الفلاح، أناشذكم وشكرا.

الرئيس: هذا النداء السيد جعبوب، نداء نوعي وتخصيصي، أحيل الكلمة إلى السيد نور الدين مراو، نفس الشيء مع اللجنة إذن أحيل الكلمة إلى السيد المقرر.

المقرر: شكرا سيدي الرئيس.

الرئيس: شكرا، إذن الاتفاق على السحب حاصل وإن الغاية التي كان يتوخاها مندوب أصحاب التعديل هي لفت الانتباه، وقد بلغت، فلا داعي إذن للتصويت. المادة 73 مكرر 2 جديدة وأحيل الكلمة إلى السيد علي الهاشمي... يبدو أنه متفق مع اللجنة، إذن أحيل الكلمة إلى السيد المقرر.

المقرر: شكرا سيدي الرئيس.
تقترح اللجنة التصويت على هذه المادة الجديدة.

الرئيس: شكرا أعرض المادة 73 مكرر 2 جديدة للتصويت.
المصوتون بنعم... شكرا.
المصوتون بلا... شكرا.
المتنعون...

أعتبر أن المجلس قد صوت على هذه المادة.
ننتقل إلى المادة 74 في صياغتها الجديدة، وأحيل الكلمة إلى السيد المقرر.

المقرر: تقترح اللجنة التصويت على هذه المادة في صياغتها الجديدة.

الرئيس: أعرض المادة 74 في صياغتها الجديدة للتصويت.
المصوتون بنعم... شكرا.
المصوتون بلا... شكرا.
المتنعون...

أعتبر أن المجلس قد صوت على هذه المادة بالأغلبية.
ننتقل إلى المادة 78 ويبدو أن السيدان بلقاسم ملاح ومصطفى قريشي متفقان مع اللجنة. أحيل الكلمة إلى السيد المقرر، بل إلى السيد مصطفى قريشي.

السيد مصطفى قريشي: بعد تبني اللجنة لانشغالنا اتفقنا

يستجيب اقتراح إنشاء صندوق لمؤسسة الزكاة استجابة كاملة لما يقتضيه الدستور ويلزم به المجتمع، كما لا يتعارض مع روح القوانين السارية المفعول في البلاد ومنها القانون 84-17، وأن ما نقتصره بشكل موردا إضافيا للخزينة العمومية التي هي في أمس الحاجة في هذا الظرف العصيب. إن فائدة ما نقتصره مؤكدة إذا علمنا أن الزكاة تمس المال المكنوز والذي لا تصل إليه الضريبة، فضلا عن كونها ليست أمرا تطوعيا. إن العارف بموضوع الزكاة يعرف أنها لا تتضارب مع نظام الضرائب بل تدعمه وتتكامل معه. ومن هنا تتضح فوائدها لصالح الخزينة العمومية، ومن ثمة لصالح الوطن والمواطن.

تبقى مبررات اللجنة الموقرة والحيثيات التي أقامت عليها رفضها في نظرنا في حركة النهضة غير واقعية وغير مقنعة، خاصة وقد اختلط عليها الأمر، فالموضوع لا يتعلق بواجب شخصي تعبدي فقط، كما أن الاقتراح لا يشير مرحليا إلى كيفية تسيير المؤسسة ولا إلى تنظيمها، ولا إلى الجهة المشرفة عليها بل ينصب الاقتراح كلية على مبدأ إنشاء الصندوق، ليتولى القانون بعد ذلك تنظيمه وتوفير شروط نجاحه، وعليه ألتمس من الإخوة النواب دعم هذا المقترح إبراء للذمة وخدمة للوطن وأداء للواجب وشكرا.

الرئيس: شكرا السيد كمال عطاش، وأحيل الكلمة إلى السيد المقرر.

المقرر: درست اللجنة مضمون هذا التعديل ولم تتبناه للمبررات الآتية :

- إن الإجراء المقترح ليس مجاله في قانون المالية.
- إن هناك حسابا خاصا في الخزينة العمومية مفتوحا أمام المواطنين لايداع زكاتهم.
- إنه رغم وجود حساب خاص بالعملية في هذه الأخيرة فإن المبالغ المودعة فيه قليلة جدا.
- وتسهر وزارة الشؤون الدينية على توزيع هذه المبالغ

بالنسبة إلى التعديل رقم 97، تشير اللجنة إلى أن مضمونه متكفل به في نفس المادة وقد سحب المندوب تعديله. أما بالنسبة إلى التعديل رقم 110 فتشير اللجنة إلى غياب مندوب أصحابه وبعد دراستها لهذا الانشغال خلصت إلى عدم تبنيه على أساس أن هذا الرسم موجه إلى ترقية إنتاج الحبوب وتنميتها وهذا الإجراء ليس من أجل تحقيق رغبة الدولة فحسب ولكن رغبة جميع المتعاملين سواء أكانوا عموميين أم خواص. وعليه تبقى هذه المادة كما وردت في التقرير التمهيدي. وتقتصر اللجنة التصويت على هذه المادة الجديدة كما وردت في تقريرها التمهيدي. وشكرا.

الرئيس: أعرض المادة 81 مكرر جديدة في الصياغة التي جاءت بها اللجنة في تقريرها التمهيدي للتصويت. المصوتون بنعم ... شكرا. المصوتون بلا ... شكرا. الممتنعون ...

أعتبر أن المجلس قد صوت على هذه المادة. المادة 81 مكرر جديدة وأحيل الكلمة إلى السيد كمال عطاش. السيد كمال عطاش : شكرا سيدي الرئيس، إن اقتراح مادة تنشئ صندوقا خاصا بالزكاة لم يأت اعتباطا ولا ترفا، كما أن التمسك بها هو قناعة راسخة من أن موضوعها يخدم البلاد في العاجل والآجل ويرد بشكل نهائي عنها كثيرا من المصاعب، وتنسجم انسجاما كاملا مع كل مواثيقها ومختلف مراحل تاريخها الحديث. أي يوجد خلط يجب فكه وغموض يجب إزالته. لذلك إن اقتراح أية وسيلة موجودة في المرجعية الفكرية الإسلامية، يجب ألا يترجم على أنه من صلاحيات وزارة الشؤون الدينية، وكذا المجلس الإسلامي الأعلى، وهو أمر لا بد من الانتهاء منه، فالزكاة فريضة بمعنى واجب وهي حق لأصحاب الدخل المحدود، وطائفة المحتاجين لدى أولئك الذين يملكون، ومن ثمة، وزيادة في التوضيح أبدي الملاحظات الآتية وأرجو حسن التفهم من زملائي النواب.

الرئيس: شكرا للسيد ممثل الحكومة، إن وضعية هذه المادة واضحة، هناك تعديل آخر لإضافة مادة جديدة، صاحبه متمسك به، اللجنة والحكومة رفضتا التعديل. لذلك فالذي يعرض للتصويت هي الإضافة التي جاء بها السيد كمال عطاش.

إذن على المصوتين بنعم على هذه الإضافة أن يرفعوا أيديهم. شكرا. المصوتون بلا، شكرا، الممتنعون ... شكرا.

أنا ملاحظ مثلكم، ألاحظ أن كتلة سياسية عبرت عن رأيها من البداية إلى النهاية، أقدر المواقف السياسية وإن كنت أبدت الملاحظة، فمن باب تلطيف الجو والمداعبة الخفيفة فقط، أرجو أن يقبلها مني الإخوة النواب فكل نائب حر في اختيار ما يراه مناسباً، أحيل الكلمة إلى السيد مكّي مساهل مندوب أصحاب التعديل رقم 32 المتعلق بالمادة 83.

السيد مكّي مساهل: شكرا سيدي الرئيس.

فيما يخص هذا التعديل، ربما يلاحظ السيدات والسادة النواب أنني كنت قد ألححت في السنة الماضية على أهمية هذه المؤسسة، أي مؤسسة المراقبة التقنية. وبعد حوار جاد مع أعضاء اللجنة والحكومة، سحبت التعديل لكن أتمنى أن يعطي وزير المالية الأهمية الكاملة في مشروع قانون المالية لسنة 2000 الاعتمادات المالية لتجهيز هذه المؤسسة حتى تتمكن في السنة المقبلة من إدخال 7.5٪ من الرسوم الجبائية وشكرا.

الرئيس: شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد المقرر.

المقرر: تقترح اللجنة الإبقاء على المادة كما عدلتها في التقرير التمهيدي.

الرئيس: أعرض المادة 83 كما عدلت في التقرير التمهيدي للتصويت.

المودعة في هذا الحساب على الفقراء والمحتاجين. - إن إجبار المواطن على دفع زكاته في صندوق خاص بالزكاة أمر غير ممكن باعتبار أن الزكاة واجب ديني والمسلم حر في أن يدفعها لمن يراه محتاجاً إليها، كما هو معروف فإن دافعي الزكاة يفضلون أقاربهم على سواهم.

- إن تنظيم هذه العملية من اختصاص المجلس الإسلامي الأعلى ووزارة الشؤون الدينية. وشكرا.

الرئيس: شكرا للسيد المقرر، وأحيل الكلمة إلى السيد ممثل الحكومة.

السيد ممثل الحكومة: شكرا سيدي الرئيس.

السيدات والسادة النواب.

أضيف بعض المعلومات إلى التي جاءت بها اللجنة، لقد توقعت صراحة أن يسحب الأخ عطاش هذا التعديل لأنني ظننت أننا توصلنا إلى إقناعه بتقديم بعض المعطيات والتحليل البسيط، أنا لست مختصاً في الشؤون الدينية، خاصة وقد قلت بنفسك إنه واجب ديني.

إن الإنسان الذي يدفع الزكاة حر في أن يختار من يعطيه الزكاة، وفي أغلب الأحيان يبدأ بالأهل والأقارب، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أنا أشاطرك القول عندما تؤكد أن الزكاة حق لفائدة الفقراء والمحرومين وذوي الدخل المحدود. لكن ما أضفته هو أن نظام الزكاة موجود وصندوق الخزينة المكلف به هو تحت رقابتكم والمؤسسة التي تسيّر نظام الزكاة موجودة ألا وهي وزارة الشؤون الدينية، وقلت إن لدينا حالياً دراسة ومشروع تطبيق نظام الزكاة في الجزائر، أما أنتم بصفتمكم نواباً تنتمون إلى مؤسسة الدولة الجزائرية ألا وهي المجلس الشعبي الوطني إذا كان عندكم اقتراح أو اجتهاد في هذا الموضوع يمكنكم الاتصال بالمؤسسة الأخرى التي تنتسب هي الأخرى إلى الدولة الجزائرية ومن ثمة يمكنكم الدخول في مشاورات ضمن إطار منسجم تحسبنا للنظام. ودعونا من النظام المزوج. شكرا.

المصوتون بنعم ... شكرا.

المصوتون بلا ... شكرا.

الممتنعون ...

أعتبر أن المجلس قد صوت على هذه المادة.

نتقل إلى المادة 86 ويبدو أن السيد محمد مفلح متفق

مع اللجنة، تفضل.

السيد محمد مفلح : عندي ملاحظة سيدي الرئيس وهي

أن أصحاب التعديل هم الذين طالبوا باستبدال كلمة

"الميسورين" وتبنته اللجنة، وبذلك أعادت صياغة المادة

وشكرا.

الرئيس: الاتفاق حاصل، إذن أحيل الكلمة إلى السيد

المقرر.

المقرر: تقترح اللجنة التصويت على هذه المادة.

كما عدلتها في صياغتها الجديدة في تقريرها التمهيدي.

الرئيس: أعرض المادة 86 في صياغتها الجديدة

للتصويت.

المصوتون بنعم،

المصوتون بلا،

الممتنعون.

أعتبر أن المجلس قد صوت على هذه المادة بالأغلبية.

نتقل إلى المادة 87، السيد الهاشمي جعبوب متفق مع

اللجنة، أحيل الكلمة إلى السيد المقرر.

المقرر: شكرا، تقترح اللجنة التصويت على هذه المادة

كما عدلت في تقريرها التمهيدي.

الرئيس: أعرض المادة 87 كما عدلت في التقرير

التمهيدي للتصويت.

المصوتون بنعم،

المصوتون بلا،

الممتنعون.

أعتبر أن المجلس قد صوت على هذه المادة.

نتقل إلى المادة 88 ، والسيدان مكّي مساهل وعبد

الكريم دحمان متفقان مع اللجنة، أحيل الكلمة الى السيد

المقرر.

المقرر: شكرا سيدي الرئيس، تقترح اللجنة إلغاء هذه

المادة.

الرئيس: أعرض إلغاء المادة 88، للتصويت.

المصوتون بنعم. على الإلغاء.

المصوتون بلا،

الممتنعون شكرا.

أعتبر أن المجلس قد وافق على إلغاء هذه المادة.

نتقل إلى المادة 91 وأحيل الكلمة الى السيدة لويزة

حنون.

السيدة لويزة حنون: إن ملخص تعديلا الذي قدمته اللجنة

ليس صحيحا - إذ لا يعبر عن الأسباب التي عرضناها،

نحن نطلب إلغاء إنشاء صندوق المنافسة لأن الغرض من

التعديل هو المحافظة على الصناعة الجزائرية، بغض

النظر عن مشكل مصدر الموارد؟ فالهدف الرئيسي هو

المحافظة على الصناعة الجزائرية من منظور أن الجزائر

ستدخل في المنظمة العالمية للتجارة وتلتحق بمنطقة

التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي إذن فيما يخصنا، فإن

قضية الالتحاق أو عدمه بالمنظمة العالمية للتجارة أو

بمنطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي ماتزال في مجال

النقاش السياسي، ولم نسمع بعد، أن الجزائر ستدخل

غدا أو بعد سنة، فالصين مكثت 13 سنة للدخول في

المنظمة العالمية للتجارة، حفاظا على صناعتها، أما

بالنسبة إلى الجزائر فقد وجهت إليها المؤسسة المالية

العالمية 1000 سؤال أجابت عن أكثر من 300 سؤال،

المادة جاءت لتأسيس صندوق ترقية التنافسية الصناعية بهدف إعادة تأهيل المناطق الصناعية، وتحسين القدرات التنافسية للمؤسسات الصناعية لتمكينها من مواجهة المنافسة الدولية. مستقبلا. وعليه تبقى المادة كما وردت في تقريرها التمهيدي.

وتقترح اللجنة التصويت على هذه المادة كما وردت في التقرير التمهيدي. وشكرا.

الرئيس: أعرض المادة 91 كما وردت في التقرير التمهيدي للتصويت.

المصوتون بنعم... شكرا.

المصوتون بلا... شكرا.

الممتنعون... شكرا للجميع.

أعتبر أن المجلس قد صوت على هذه المادة كما عدلتها اللجنة -مشكورة- في تقريرها التمهيدي.

المادة 91 مكرر جديدة، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد فادن. يبدو أنه متفق مع اللجنة، إذن لا تعرض للتصويت مادام السيد محمد فادن تنازل عنها.

المادة 91 مكرر 1 جديدة وأحيل الكلمة إلى السيد الحاج قويدر بلقاسم.

السيد الحاج قويدر بلقاسم: شكرا.

لا يمس التعديل الذي تقدمت به إطلاقا التوازنات المالية، بل يهدف إلى اقتطاع جزء من الصندوق المخصص لتنمية الجنوب، لتغطية جزء من استهلاك الفلاحين للكهرباء في الولايات المعنية. مع العلم -سيدي- أن هذا الصندوق أنشئ لدعم التنمية في ولايات الصحراء والتي تشكل الفلاحة فيها المحور الأساسي. كذلك يعتبر استقرار السكان الفلاحين، المستثمرين منهم

ونحن لا نعلم إلى حد الآن ما محتوى الأسئلة وما هي الضمانات التي قدمتها الجزائر؟

نعتقد أن الحفاظ على الصناعة الجزائرية لا يمر عبر صندوق منافسة وإنما عبر سياسة تصنيع، وعبر دعم القطاع العام وأيضا الخاص المنتج. بينما نلاحظ من الآن سياسة "البزار" وإنتاج وطني مختنق جراء فتح الحدود والتخفيف من الضرائب الجمركية، تحضيرا للدخول في المنظمة العالمية للتجارة.

ثم أن هذا الدخول من الناحية الدستورية يبدو لي أنه غير قانوني حيث أننا كل مرة نقوم بتعديل لتخفيض الضرائب أو للزيادة في النفقات تأتي الحجة بالدستور الذي يفرض توضيح مصدر الموارد. فالدخول في المنظمة العالمية للتجارة ينجر عنه فقد 71 مليار دينار من الخزينة، كيف سنعوض المبلغ؟ هذا أمر غير وارد. إننا نعتقد أن الجزائر غير مستعدة للدخول في المنظمة العالمية للتجارة بل على العكس عليها أن تعش اقتصادها وصناعاتها أولا قبل الحديث عن المنافسة، لأن إنتاجنا بسبب مشاكله الكبيرة غير قادر على الدخول في المنافسة ولن يقدر على ذلك الا إذا أعطينا كل الإمكانيات للانتاج الجزائري، وحافظنا عليه بعدم إغراق السوق بالمواد الأجنبية، كما هو الحال الآن. ويتم الحديث بكل سهولة عن المنظمة العالمية للتجارة وكأن الجزائر قد دخلت فيها، مع أن الدخول في هذه المنظمة خطر ويأتي بالسيادة الناقصة. لو أن من معايير هذا الصندوق هو المساعدة على الإنتاج والصناعة لقبلا به، لو أن هذه الموارد توجه إلى المصانع الجزائرية لقلنا، نعم، لكن هي تحضيرا للدخول في المنظمة العالمية للتجارة. لذلك نطلب إلغاء هذه المادة.

الرئيس: أحيل الكلمة إلى السيد المقرر:

المقرر: تسجل اللجنة غياب مندوب أصحاب هذا التعديل وتوضح أن هذا المقترح غير مقبول على أساس أن هذه

بالأخص في الصحراء استراتيجية في حد ذاتها.

لذا أرى أن تنصيب مجلس تسيير الصندوق في القريب العاجل سيساهم في إيجاد حلول جذرية للتخفيف من أعباء الفلاحين المتعددة الأشكال والمطروحة بحدّة نتيجة عوامل طبيعية قاسية وبعد التجمعات السكانية عن بعضها، وإن شاء الله سوف نتابع عن قرب تجسيد ذلك في الميدان. وأعود وأقول إنه لظروف تقنية سوف أتنازل عن هذا التعديل في قانون المالية الحالي. شكرا.

الرئيس: مادام التنازل قد حصل فلا داعي للتصويت. ننتقل إلى المادة 92، السيد جمال بن حمودة متفق مع اللجنة. وعليه أحيل الكلمة إلى السيد المقرر.

المقرر: تقترح اللجنة التصويت على هذه المادة في صياغتها الجديدة.

الرئيس: أعرض المادة 92 في صياغتها الجديدة للتصويت.

المصوتون بنعم... شكرا.

المصوتون بلا... شكرا.

الممتنعون... شكرا.

أعتبر أن المجلس قد صوت بالأغلبية على هذه المادة.

ننتقل إلى المادة 94 مكرر جديدة، والسيد محمد فادن مندوب أصحاب التعديل رقم 07 متفق مع اللجنة... وعليه، فلا داعي للتصويت.

المادة 95 وأحيل الكلمة إلى السيد محمد فادن.

السيد محمد فادن: شكرا سيدي الرئيس.

أوجه شكري إلى زملائي النواب أعضاء لجنة المالية والميزانية الذين تفهموا انشغالات مواطني ولاية الشلف، بإبقائهم الصندوق الذي خصص لإعادة إعمار مدينة الشلف التي مسها زلزال أكتوبر 1982 مفتوحا. خاصة

أنها ماتزال متأثرة به إلى اليوم.

والزملاء النواب بصفتهم ممثلي الوطن على علم بما تعانيه هذه المنطقة. حيث ما تزال المساكن فيها غير جاهزة والخدمات العمومية غير متوفرة.

ولذلك نشكرهم، لكن، السيد الوزير المحترم عبد الكريم حرشاي، نود لو أن هذا الصندوق الذي يحتوي 11 مليارا يرتفع قليلا إلى أكثر من هذا المبلغ في 15 يوما.

متفقون سيدي الوزير، أليس كذلك؟ شكرا.

الرئيس: شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد يوسف ناحت.

السيد يوسف ناحت: شكرا سيدي الرئيس. أشكر اللجنة على تبنيتها للتعديل وأشكر الحكومة على تفهمها وشكرا.

الرئيس: شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد المقرر.

المقرر: شكرا سيدي الرئيس.

لقد تبنت اللجنة هذه التعديلات، وعليه تقترح التصويت على هذه المادة في صياغتها الجديدة وشكرا.

الرئيس: أعرض المادة 95 في صياغتها الجديدة للتصويت.

المصوتون بنعم... شكرا.

المصوتون بلا... شكرا.

الممتنعون... شكرا.

أعتبر أن المجلس قد صوت على هذه المادة.

ننتقل إلى المادة 98 مكرر 1 جديدة، والسيد محمد فادن. مندوب أصحاب التعديل رقم 6 متفق مع اللجنة.

السيد محمد فادن: أسحب أربع مواد دفعة واحدة.

الرئيس: أربع مواد دفعة واحدة؟

السيد محمد فادن: المواد هي: 98 مكرر 1 جديدة. 98 مكرر 2 جديدة. 98 مكرر 3 جديدة. و 98 مكرر 4 جديدة.

لقد سحبتها جملة وتفصيلا، مع العلم أن بعضها سحبتها مرغما... أوضح، سيدي الرئيس، يوجد تعديل لم أقتنع به، سحبته ومع ذلك سأعيده في قانون المالية الآتي:

الرئيس: رجاء السيد فادن هل سحبت المادة 98 مكرر 4؟ طيب شكرا.

ننتقل إلى المادة 99، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد مغلاوي.

السيد محمد مغلاوي: شكرا.

سيدي الرئيس، قال الأخ الذي تقدم بالتعديل إنه أرغم على سحب التعديل. في الحقيقة هوحر، فقد تمت مناقشة الموضوع داخل الكتلة، وأخضع لرأي الأغلبية وهو مشكور، ولكن هذا لا يعني أنه كان مرغما على سحب التعديل، إذ يمكن أن يفهم أنه أرغم من طرف آخر (...).

الرئيس: رجاء السيد فادن سأحيل إليك الكلمة فيما بعد، عفوا.

أظن أن استعمال السيد محمد فادن لهذا اللفظ لا يعني أنه حدد الجهة. وبالتالي لا داعي للحساسية... تفضل.

السيد محمد فادن: اسمح لي سيدي الرئيس. أنا مناضل منضبط في حزب التجمع الوطني الديمقراطي، وعليه أسحب لفظ "مرغم" وفقا لما قلته سيدي الرئيس.

الرئيس: طيب، شكرا للسيد محمد فادن.

ورد على المادة 99 أربعة تعديلات، ويبدو أن مندوبي أصحابها متفقون جميعا مع اللجنة، وعليه أحيل الكلمة إلى السيد المقرر.

المقرر: شكرا سيدي الرئيس.

تقترح اللجنة التصويت على إلغاء هذه المادة.

الرئيس: إذن اتفقت اللجنة ومندوبي أصحاب التعديلات الأربعة على ضرورة إلغاء هذه المادة.

أعرض إلغاء المادة 99 للتصويت.

الموافقون على الإلغاء... شكرا.

الرافضون للإلغاء... شكرا.

الممتنعون... شكرا.

أعتبر أن المجلس قد رفض المادة. ننتقل إلى المادة 99 مكررة جديدة، ويبدو أن السيد محمود خذري متفق مع اللجنة وأحيل الكلمة إلى السيد المقرر.

المقرر: شكرا سيدي الرئيس.

تقترح اللجنة التصويت على هذه المادة الجديدة.

الرئيس: أعرض المادة 99 مكرر جديدة للتصويت.

المصوتون بنعم... شكرا.

المصوتون بلا... شكرا.

الممتنعون... شكرا.

أعتبر أن المجلس قد صوت على هذه المادة بالأغلبية. المادة 99 مكرر 1 جديدة وأحيل الكلمة إلى السيد فراحي حسوني... متفق مع اللجنة؟ نعم؟

السيد فراحي حسوني: شكرا سيدي الرئيس.

للتوضيح فقط، وربما تكملة لما ورد في التقرير فقد تم

الوزير من فضلك إقرأ علينا الصياغة الجديدة المقترحة من الحكومة والتي على ضوءها يحدد المجلس موقفه، تفضل.

السيد ممثل الحكومة: شكرا سيدي الرئيس.

إن الصياغة سهلة، وعلى سبيل المثال نأخذ المادة 83...

الرئيس: لا عفوا، هذه مادة جديدة وترقيمها يعود إلى اللجنة، وعليه يقرأ مضمونها فقط وليس مهما الرقم الذي تحمله.

السيد ممثل الحكومة: سيدي الرئيس.

تحدد المادة 83 مستوى الاعتمادات في ميزانية التسيير بـ 962 مليار دج، وبعد مصادقة مجلسكم الموقر على التعديل المتعلق بمنح بنات الشهداء ستضاف إلى هذا المبلغ ثلاثة ملايين والتي إذا لم تضاف لن يكون بإمكاننا دفع الزيادة.

أعتقد أن المصادقة تكون على المبدأ ثم نقوم بالصياغة مع اللجنة، ونفس الشيء بالنسبة إلى المادة 82 وشكرا.

الرئيس: أعرض الإقتراح المقدم من الحكومة للتصويت.

المصوتون بنعم... شكرا.

المصوتون بلا... شكرا.

الممتنعون... شكرا.

أعتبر أن المجلس قد صوت على اقتراح الحكومة.

ننتقل إلى المواد التي عدلت في التقرير التمهيدي، وأحيل الكلمة إلى السيد المقرر ليقراً أرقامها ويحذف منها المادة 82 لأن موضوعها قد فصل فيه الآن.

المقرر: شكرا سيدي الرئيس.

المواد التي عدلتها اللجنة في التقرير التمهيدي هي: 3، 15، 23، 35، 39، 40، 46، 47، 53، 55، 56، 63، 71، 75، 76، 79، 80، 81، 84، 89، 90، 93، 94، 97 و98.

فعلا الاتفاق على السحب، لكن على أساس: أولا إدراج توصية في هذا الشأن في التقرير، غير أنني أراها غير كاملة وغير دقيقة. وثانيا اقتراح السيد وزير المالية، المتمثل في مشاركة النواب أصحاب التعديل على مستوى وزارة المالية التي تتكفل بوضع الآليات التنفيذية لتسيير الصندوق الخاص بتنمية مناطق الجنوب وشكرا سيدي الرئيس.

الرئيس: بعضا من الاهتمام من فضلكم.

يعرف الجميع أن للحكومة الحق في إدخال تعديل على مشروع القانون في أي وقت. وعليه نفتح المجال للسيد الوزير كي يتدخل في الموضوع ويقدم التعديل الذي يراه مناسباً.

السيد ممثل الحكومة: شكرا سيدي الرئيس.

سيداتي، سادتي النواب، أقترح عليكم تعديلين بعد مصادقتكم على بعض الإجراءات التي تقلص الإيرادات وتزيد في بعض الاعتمادات، أريد أن أقترح عليكم تعديل المادة 82 الذي يرمي أولا إلى تقليص الاعتمادات بـ: 3,4 ملايين دج نظرا إلى التخفيض في الرسم على الوقود والبنزين والمازوت، وثانيا إلى إضافة اعتمادات جديدة فيما يخص منح بنات الشهداء تقدر بـ: 3 ملايين دج، وتضاف إليها 300 مليون لفائدة فئة المكفوفين التي استفادت زيادة في منحها هذا ومن أجل السماح للوزارة بأن تخصص هذه الاعتمادات وتقوم بواجبها فمن الضروري أن تحدد في القانون وشكرا لكم.

الرئيس: شكرا، هل للجنة ما تقوله في الموضوع؟

المقرر: لا يوجد اعتراض سيدي الرئيس، وترى اللجنة عرض اقتراح الحكومة على التصويت من قبل المجلس. وشكرا.

الرئيس: تقترح كل من اللجنة والحكومة... السيد

أعتبر أن المجلس قد صوت بالأغلبية على مشروع قانون المالية لسنة 2000م (تصفيق).
هنيئاً للجميع. أسأل السيد الوزير إن كان يريد أخذ الكلمة ثم اللجنة إن رغبت في ذلك.

السيد ممثل الحكومة: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة النواب.

يسعدني بعد مصادقة مجلسكم الموقر على مشروع قانون المالية والميزانية لسنة 2000 أن أتوجه إليكم مجددا بأخلص عبارات الشكر لمساهمتم في تجسيد هذا المشروع الذي يأتي كما تعلمون في ظرف متميز نظرا إلى محدودية الموارد المالية وصعوبة تلبية الحاجيات الاجتماعية والاقتصادية. كما أغتنم هذه الفرصة لأتوجه بالشكر إلى كافة أعضاء لجنة المالية والميزانية لما بذلوه من جهد خلال دراستهم نص هذا المشروع، ولما تحلوا به من مسؤولية وتفهم خلال كل فترة الدراسة المعمقة للمشروع. والتي تواصلت إلى ساعة متأخرة من الليل في بعض الأحيان، وفي جو ساخن في بعض الأحيان الأخرى، وذلك بسبب العوائق المختلفة التي تميز توازنات الميزانية، والوضعية الاقتصادية والاجتماعية.

يعرف الجميع أنه من الصعب، بل ومن المستحيل في وضعيتنا الحالية التقليل من المشاكل الاجتماعية دون الزيادة في عجز الميزانية. كما أنه من المخاطرة تعميق عجز الميزانية نظرا إلى تأثيراته في عمليات الخزينة، وفي حجم المديونية العمومية التي لا يخفى على أحد أسبابها وثقلها على التوازنات الكبرى في المستقبل.

لقد حاولت إقناع مجلسكم الموقر وكذا لجنة المالية والميزانية باعطاء وتقديم كل المعطيات وعناصر التحليل التي اعتبرت جديرة بالاهتمام وذات دلالة كافية على الرهانات والتحديات التي تنتظرنا. وذلك لإقناعكم، ومن خلالكم إقناع الرأي العام بملاءمة هذا المشروع وكل

الرئيس: شكرا.

أعرض المواد التي ذكرت أرقامها للتصويت.

المصوتون بنعم... شكرا.

المصوتون بلا... شكرا.

الممتنعون... شكرا للجميع.

أعتبر أن المجلس قد صوت على هذه المواد، ننتقل الآن إلى المواد التي بقيت كما وردت في مشروع القانون الذي جاءت به الحكومة. وأحيل الكلمة إلى السيد المقرر ليقراً علينا أرقامها.

المقرر: شكرا سيدي الرئيس.

المواد التي بقيت كما وردت في مشروع القانون هي: 1،

8، 12، 22، 24، 25، 26، 29، 30، 34، 36، 37،

38، 42، 43، 44، 48، 52، 57، 58، 61، 68، 70،

74، 77، 85 و 96.

الرئيس: أعرض المواد التي ذكرت أرقامها من قبل السيد

المقرر للتصويت.

المصوتون بنعم... شكرا.

المصوتون بلا... شكرا.

الممتنعون... شكرا للجميع.

أعتبر أن المجلس قد صوت على هذه المواد.

وطبقا للمادة 86 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي

الوطني أعرض نص مشروع قانون المالية لسنة 2000

بكامله للتصويت.

المصوتون بنعم... شكرا.

المصوتون بلا... شكرا.

الممتنعون... شكرا.

2000، سنة جديدة لألفية جديدة والتي نتمنى أن تكون بداية لعهد جديد لبلادنا، عهد الوثام والسلم والاستقرار والرفاهية لكل الجزائريين، وخاصة الفئات الأكثر حرمانا، والتي نحن مجندون كلنا لخدمتها.

وفي الأخير ونحن على أبواب سنة 2000، والألفية الثالثة أود أن أعبر عن تمنياتي أن تكون هذه الأبواب، أبواب استقرار وخير ورفاهية، وشكرا لكم والسلام عليكم (تصفيق).

الرئيس: شكرا للسيد الوزير. أسأل اللجنة... أحيل الكلمة إلى السيد الطيب بن يعقوب رئيس اللجنة تفضل.

السيد رئيس لجنة المالية والميزانية: قبل كل شيء أشكر السيدين عبد الكريم حشاوي وزير المالية وعلي براهيتي الوزير المكلف بالميزانية.

كما أشكر إدارات وزارة المالية، وكذلك أعضاء لجنة المالية والميزانية، الذين سهروا ليلا ونهارا على الدراسة ومناقشة وإثراء مشروع قانون المالية والميزانية لسنة 2000، كما أشكر إدارات وعمال المجلس الشعبي الوطني الذين بذلوا مجهودات كبيرة لمساعدة اللجنة في كل مراحل عملها لإعداد التقريرين التمهيدي والتكميلي. كما نشكر السادة والسيدات النواب على تدخلاتهم وتعديلاتهم واقتراحاتهم لإثراء مشروع قانون المالية والميزانية لسنة 2000، وكما تعلمون تعد دورة الخريف هذه دورة مشروع قانون المالية والميزانية.

ومن خلال المناقشة والإثراء لمشروع قانون المالية والميزانية لسنة 2000، توصلت اللجنة إلى:

- 1 - تقويم اختلالات التوازنات الاقتصادية والمالية والمحافظة عليها.
- 2 - العمل على تسيير مواردنا تسييرا عاديا وعقلانيا.
- 3 - البحث عن الوسائل الكفيلة بضمان النهوض الاقتصادي.
- 4 - تلبية الحاجيات الاجتماعية الأساسية.

التدابير التي جاء بها. كما أنه من الأكد أيضا أن مجهودات وتضحيات المواطنين، خاصة منهم الفئات الاجتماعية المحرومة التي تحملت العبء الاجتماعي للإصلاحات تتطلب عناية تامة من قبلنا، وذلك للتخفيف من كلفة المعيشة وتحسين الوضعية الاجتماعية.

غير أن ذلك مرهون أكثر بالنجاعة الشاملة لمؤسساتنا ولاقتصادنا وليس باللجوء فقط إلى حلول الميزانية والتي تزيد من هشاشة توازناتنا الكبرى واستقرارنا المالي. وقد لاحظتم دون شك أنه من بين ما يركز عليه هذا المشروع إرادة الحكومة في الإبقاء على سياسة توزيع سليم وعقلاني لموارد الميزانية تتكفل في الوقت نفسه بسلم الأولويات وذلك بالموازاة مع انشغالنا الرامي إلى التحكم في عجز الميزانية، وحصره في نسبة تتماشى وأهدافنا، ولا تؤثر في الاستقرار المالي ولا في نسبة التضخم، ولا تؤدي إلى تفاقم الدين العمومي. ويجب التيقن من أن الاستقرار المالي الذي يتطلب حتما التحكم في النفقات العمومية هو عامل أساسي لضمان إنعاش الاقتصاد والنمو الدائم. كما أنه من الضروري أن نسهر جميعا في المستقبل على إتمام برامج إعادة الهيكلة لمؤسساتنا واستكمال الإطار التحفيزي للإستثمار المنتج لاعطاء دفع قوي للنشاط الاقتصادي، و لرفع مستوى نموه.

أود في الختام، أن أصارحكم بأن للحكومة نفس الاهتمامات التي عبرتم عنها، ونفس الانشغالات إزاء المشاكل الاجتماعية التي يعانها مواطنونا، ولدينا نفس العزيمة للبحث عن أنجع الحلول لمشاكلنا الاقتصادية الكلية والهيكلية، وما يلزم هذه الحلول من تحسن سريع للأوضاع الاجتماعية، غير أنكم تدركون أنه لتسيير موارد الدولة ونفقاتها وسط مشاكل يومية وتوازنات مرتبطة بمنتوج واحد أي المحروقات يجب توخي الحذر، ولو كان توخي صعب التحمل. لقد برهنت لنا التجارب أنه من الأجدر تحمل عبء إضافي للمحافظة على الاستقرار أفضل من التضحية بكل المكتسبات من أجل استرجاع التوازنات المفقودة.

لقد صادق مجلسكم الموقر على قانون المالية لسنة

فقد استمعت إلى عدد كبير من السادة الوزراء وبلغ عدد الجلسات التي خصصها المجلس لهذا القانون الهام ثمانية عشرة (18) جلسة كما بلغ عدد الساعات التي استغرقتها النقاش في القاعة فقط وليس في اللجنة سبعون (70) ساعة وبلغ عدد التعديلات بين اللجنة والسادة النواب 203 تعديلا، بصرف النظر عما إذا قبلت أم لم تقبل، أما عدد المتدخلين فقد بلغ 604 مت دخلا في مختلف القطاعات.

هذه بعض الأرقام التي تكفي وحدها لتبيان الجهد الذي بذل في دراسة هذا القانون، وهنا، عندما أقدم الشكر إلى السادة النواب في اللجنة وفي المجلس على الجهود التي بذلوها من أجل إعداد هذا النص، فإنه شكر مؤسس، وأقدمه إلى الجميع. والشكر والتقدير إلى العاملين في المجلس على ما قدموه من جهد وعمل حتى يصوت المجلس على هذا القانون الهام. القانون البرنامج لبرنامج الدولة خلال سنة بكاملها، ولا يفوتني كذلك أن أطلب من السادة النواب إن كنت من حين لآخر قد داعبتهم بعض المداعبات اللطيفة أن يتقبلوها مني، لأنها... (تصفيق). تنطلق من باب الحرص على ضرورة التخفيف والخروج من أجواء الأرقام الجامدة وربما التعاليق المتشددة حتى تتمكن من التقدم. وأعتقد أن السادة النواب يتفهمون رغبتني الآن ويعرفون أنني أسعى دائما إلى العمل على أن تسود أشغالنا أجواء التآخي والتكامل في هذه المؤسسة.

وأتوجه مجددا بالشكر إلى الجميع. وإلى السادة أعضاء الحكومة على سعة صدورهم وطول صبرهم، وإلى مساعديهم الذي سهروا معنا الليالي، والشكر والتقدير إلى اللجنة وإلى العاملين في المجلس وإلى الجميع... كما أوجه الشكر إلى السيد عبد الرحمن وإلى كافة

إن تطهير الاقتصاد وتوفير أحسن الظروف لتسيير القدرات المتوفرة تسييرا ناجعا والتحكم في التسيير والكلفة وكذا رفع الإنتاج وتوفير المواد والسلع في الأسواق يتطلب بعث وتيرة النمو الاقتصادي والعمل على ضمان تنمية منسجمة لجميع النشاطات الاقتصادية والاعتناء بتكوين الانسان باعتباره المحور الأساسي لأية نهضة تنموية شاملة.

وفي الختام نشكر الإخوة والأخوات النواب على تصويتهم على مشروع قانون المالية والميزانية لسنة 2000 وشكرا.

الرئيس: شكرا للسيد رئيس لجنة المالية والميزانية على قراءته للتقرير التكميلي الإضافي لأننا كنا نعتقد قبل قليل أننا قد انتهينا من قانون المالية فإذا بالسيد الطيب بن يعقوب يذكركنا بالأرقام والمعطيات الخاصة بالميزانية، شكرا له على هذا العمل الإضافي وإن كان غير وارد في النظام الداخلي. أود من جهتي، كذلك أن أنتهز الفرصة المتاحة لي لأنوه بالجهد الذي ساهم به كل السادة النواب وهم مشكورون على ذلك وأوصلونا إلى الصيغة التي تمت الموافقة عليها قبل قليل.

لقد وردت تعاليق كثيرة خلال الفترة الأخيرة عن دور وفعالية ومدى مساهمة السادة النواب في العمل المتعلق بقانون المالية ونترك بعض الأرقام تعلق على نفسها وترد على الذين وصفوا المجلس ونوابه بشتى الأوصاف. ويعتبر هذا القانون أحد القوانين فقط وليس كلها. وتجدر الإشارة إلى أن عدد الأيام التي استغرقتها المناقشة في القاعة بلغ تسعة (09) أيام، وعدد الاجتماعات التي قامت بها اللجنة بلغ ثلاثون (30) اجتماعا ويعتبر اجتماع اليوم الحادي والثلاثين، أما عدد الاستماع،

قد بذلوا جهودا نشكرهم عليها، ونوجه إليهم هم الآخرون كامل الشكر والتقدير. وتستأنف أشغال مجلسنا في الأيام القادمة، وبين هذا الوقت وذاك، نتمنى للجميع رمضانا سعيدا وكل عام وأنتم بخير وسنة جديدة وسعيدة. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رفعت الجلسة في الساعة الثانية

والدقيقة الأربعين زوالا.

أعضاء الحكومة الموجودين معنا على مجيئهم لدعم زملائهم المكلفين بتقديم النص والدفاع عنه، فالشكر والتقدير للجميع، وإن كنت لم أتكلم عن الصحافة فلأنني تركتها طبعاً للأخير، فقد اهتمت الصحافة بأشغالنا كثيرا، فلها الشكر ولعامليها التقدير والعرفان، ونتمنى أن يكون التكامل بيننا لأننا لا ننزعج من الرأي المضاد كما لا ننزعج من وجهة النظر المؤسسة، فما نطلبه من الصحافة هو بعضاً من المهنية ومن التفهم والإدراك لطبيعة العمل البرلماني، وهذا لا يمنعني من القول إنهم